

خاتمة المستدرک

[90] عن عمرو بن شمر، عن جابر، .. إلى آخره.. وذكر حال رجاله اجمالاً قال: إلا أن ضعف الحديث بعمرو بن شمر يغني عن تحقيق الحال. فان قلت: إذا قال النجاشي: أن النضر بن سويد صحيح الحديث (1)، وصح إليه الطريق - بناء على سلامة محمد بن عيسى - علم صحة الحديث للعلم الشرعي بانه من حديثه، وذلك كاف في الصحة. قلت: الذي نفينا الصحة الاصطلاحية، وما ذكرته لا يخلو من وجه غير أن الرواية تحتل أن تكون ليست من أحاديثه، بل من مروياته، وكونه صحيح الحديث محتمل لان يراد به احاديثه الخاصة كالاصول، وفي هذا نظر، لان الظاهر خلاف ذلك، (2) انتهى. فإذا كان الظاهر خلافه فالمراد مطلق مروياته، والحكم بصحتها مع عدم معلوميتها وحصرها عند النجاشي قطعاً، فلا يمكن ان يكون وجه الصحة القرائن الخارجية لانها تلاحظ بالنسبة إلى آحاد الاحاديث، وهو في المقام غير ممكن، فلا بد ان يكون الوجه الامارات الداخلية، وهي الوثاقة والعدالة، فلولا وثاقة كل من يروي عنه وهكذا إلى آخر رجال السند لا يمكن الحكم بصحة أحاديثه، وهذا أمر ممكن ولو من جهة اخباره، ويأتي ان شاء الله تعالى في شرح حال اصحاب الاجماع ما ينبغي ان يلاحظ (3). ب - رواية الاجلاء عنه واكثرهم ذلك وفيهم من اصحاب الاجماع حماد وهو ابن عثمان في التهذيب في باب البيئات (1)، وفي الكافي في باب شهادة _____ (1) رجال النجاشي 427 / 1147.

(2) شرح الاستبصار للشيخ محمد: مخطوط. (3) انظر: التفصيل في الفائدة السابعة. (4) تهذيب الاحكام 6: 246 / 620. (*) _____